بعثة من هذا النوع ما بين خمس وثمان قطع حربية[٣١] .

وتواجدت القوة العسكرية الأميركية المشكلة من ثلاث قطع حربية (مدمرتين وباخرة برماء) في منطقة البحرين منذ الحرب العالمية الثانية ، ولكن الولايات المتحدة لم تول منطقة الخليج دوراً خاصاً في استراتيجيتها العسكرية إلا في عام ١٩٦٨ ، حيث كانت تركز قبل ذلك على علاقاتها مع إيران والسعودية بينما كانت بريطانيا هي التي تقوم بدور الحفاظ على الأمن[٣٢]

وبين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ اتخذت الولايات المتحدة بعض القرارات العملية التي عبرت عن تغير ملحوظ في سياستها الخليجية . فحصلت على عقد إيجار طويل المدى مع البحرين ، يسمح لها باستخدام القاعدة العسكرية البحرية ، التي كانت تستخدمها بريطانيا سابقاً كمقر قيادي عام لقوات الشرق الأوسط (MIDEASTFOR) . وكانت السياسة الأميركية الجديدة تتطلب أدنى حد من التواجد العسكري المباشر في الخليج ، وكان التركيز منصباً على التواجد فقط في إيران والسعودية[٣٣] .

وأدخلت منطقة الخليج في جوهر الصراع العربي الاسرائيلي بعد الحرب الإسرائيلية ـ العربية في تشرين الأول ١٩٧٣ ، وقد أدت الحرب إلى إعلان البحرين نيتها بالغاء عقد الإيجار مع الولايات المتحدة ، ولكنها تراجعت عنه في منتصف عام ١٩٧٤ . ومنذ حرب ١٩٧٣ ، قامت الولايات المتحدة بإرسال قوات بحرية عسكرية إلى منطقة الخليج بمعدل مرتين أو ثلاث في العام الواحد ، (وكانت هذه القوات تشمل عادة حاملة طائرات)[٣٤] .

القواعد والتسهيلات الأميركية في منطقتي الخليج والشرق الأوسط

وكانت الولايات المتحدة بموجب اتفاق اميركي بريطاني موقع في العام ١٩٦٦ قد بدأت تستخدم قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي للمواصلات والتزود بالوقود . وقد هيأت القاعدة ووسعتها منذ عام ١٩٧٢ ، وطورت البحرية الأميركية منذ بعض الوقت إمكانيات هذه القاعدة لتوفير رصيف لرسو حاملة طائرات ومطار طول مدرجه ٣٦٠٠ متر ، لاستقبال طائرات النقل الضخمة والمقاتلات النفاثة (وقد صرحت مصادر البحرية الأميركية في أوائل كانون الثاني (١٩٨٠) بأن ١٢ قطعة حربية ستبحر من الولايات المتحدة ، وإن بعضها سيتجه إلى المحيط الهندي وبينها حاملة الطائرات لونغ بيتش المزودة بصواريخ موجهة) وتنوي الولايات المتحدة الإستمرار في توسيع قاعدة دييغو غارسيا وستكلفها هذه العملية حوالي ١٤٠ مليون دولار [٣٥] .

هذا ، وقد وافقت عمان وكينيا والصومال على إعطاء القوات العسكرية الأميركية حق استخدام التسهيلات العسكرية في قواعدها ، أي امكانية تخزين الوقود والعتاد العسكري والنزول في هذه القواعد ، وذلك مقابل مساعدات عسكرية أمبركية لهذه الدول . وعبر أحد المعاونين في ادارة كارتر عن الإتفاق المبرم بين هذه الدول والولايات المتحدة بقوله « انه يمثل منعطفاً هاماً متناقضاً مع التدهور السابق لموقعنا الاستراتيجي في هذه المنطقة وتختلف